المبادرة

شعارنا
"نبدأ حيث
يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ أبرز المشاكل التي تواجه الزراعة العراقية

ص٣ أزمة السكن في العراق

ص٣ فلسفة التعايش المشترك

ص٤ تأثير البطالة على المرأة في العراق

ص٤ ركائز المشروع الوطني: نحو عراقٍ مستقرٍ ودولة مؤسسات

ص٤ سيكولوجية "الإنسان المقهور"

العدد ٠٢ / الأحد ١ شباط ٢٠٢٦ رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

انعكاسات التطورات السياسية والأمنية في سوريا على استقرار العراق

تشهد سوريا تحولات سياسية وأمنية عميقة تترابط بشكل عضوي مع ديناميكيات الاستقرار الإقليمي، لا سيما في العراق المجاور. نعمل إلى تحليل التداعيات المباشرة وغير المباشرة لهذه التطورات، مع التركيز على كيفية تأثير تصاعد العمليات العسكرية وتصاعد الخطاب القومي والطائفي في سوريا على الوضع الداخلي العراقي الهش أصلاً. ننطلق من أن الأزمة السورية لم تعد حبيسة حدودها، بل تحولت إلى عامل ضغط رئيسي يهدد بإعادة إنتاج بيئات الصراع في المنطقة.

تشير المعطيات الميدانية إلى تصعيد عمليات عسكرية منهجية في عدة مناطق سورية، بما في ذلك أحياء في حلب مثل شيخ مقصود والأشرفية، ذات الأغلبية الكردية. يتم ترويج هذه العمليات، التي انطلقت بشكل مكثف منذ مطلع عام ٢٠١٦، تحت عنوان "استعادة سلطة الدولة". إلا أن تقارير عدة توثق أن نمط هذه العمليات يتسم بدرجة عالية من العنف الممنهج، مما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين، بمن فيهم أطفال ونساء.

ويجري هذا التصعيد، وفقاً لتحليل العديد من المراقبين، بدعم مباشر من فواعل إقليمية، وفي ظل غطاء دولي يتسم بعدم المبالاة أو التواطؤ الضمني. وقد سبقت هذه الحملة اجتماعات سياسية وعسكرية رفيعة المستوى، مثل اللقاء الذي عُقد في أربيل وحضره ممثلون أمريكيون وقادة كرد وسوريون، مما يشير إلى أن هذه التطورات هي جزء من عملية إعادة رسم الخرائط الجيوسياسية والقوى في شمال سوريا، غالباً على حساب التركيبة الديمغرافية والحقوق المجتمعية للسكان الأصليين.

يُظهر تحليل المشهد أن الفواعل الرئيسية الفاعلة في الملف السوري، وعلى رأسها تركيا والولايات المتحدة وإسرائيل، تتعامل مع الأزمة من منظور مصالحها الاستراتيجية الضيقة. فتركيا تسعى إلى ترجمة نفوذها العسكري المباشر إلى هيمنة سياسية، وتعتبر الأراضي السورية رقعة أساسية في مشروعها الإقليمي. بينما تتعامل الولايات المتحدة مع الملف من منظور إدارة الصراع دون حسمه، في سياسة تهدف إلى إبقاء المنطقة تحت الضغط وضمان بقاء أدوار للقوى الخارجية.

أما على الصعيد الدعائي، فإن الخطاب السائد يحاول تقديم هذه العمليات المعقدة كصراع داخلي طائفي أو قومي بحت، بينما تكشف المعطيات على الأرض عن تحالفات متشابكة تتجاوز هذه الانقسامات التقليدية. وتُعد الدعوات المتكررة لتشكيل لجان تحقيق دولية، دون أن يتبعها إجراءات ملموسة أو مساءلة حقيقية، مؤشراً على ازدواجية المعايير السائدة، والتي تهدف في جوهرها إلى شرعنة الواقع الجديد الناتج عن القوة العسكرية.

يُعد العراق الطرف الأكثر تأثراً بالتدهور الأمني في غربه السوري، وذلك لأسباب تاريخية وجغرافية وسكانية. يثير صعود الفواعل غير الحكومية المسلحة في سوريا، وانتشار خطاب التطرف، مخاوف جادة من احتمال تصدير العنف إلى الأراضي العراقية. يشكل هذا خطراً وجودياً على العراق، الذي لا يزال يعاني من آثار صدمة اجتياح تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) في عام ٢٠١٤، والذي انطلق من مناطق على الحدود السورية العراقية.

إن السيناريو الكارثي الذي يحذر منه الخبراء يتمثل في إمكانية استغلال الجماعات المتطرفة الناشطة في سوريا للفراغ الأمني والانقسامات المجتمعية في العراق لإعادة تنظيم صفوفها وشن هجمات جديدة. وهذا من شأنه أن يعيد البلاد إلى دوامة العنف التي دمرت بنيته الاقتصادية والاجتماعية وهدرت ثرواته لعقد من الزمن.

في ضوء هذا التحليل، تبرز الحاجة إلى استجابة عراقية واعية واستباقية لمواجهة التهديدات القادمة من الجبهة السورية:

تعزيز الجبهة الداخلية: معالجة مظالم المجتمعات المحلية في المناطق الغربية والحدودية، وبناء الثقة بينها وبين الحكومة المركزية، لسحب البساط من تحت أي محاولات للاستقطاب أو التجنيد.

التنسيق الأمني والعسكري المشدد: تعزيز الحضور الأمني على طول الحدود مع سوريا، وتطوير أنظمة مراقبة وتقاسم استخباراتي مع الشركاء الدوليين الحقيقيين، مع الحذر من الوعود الفضفاضة.

دبلوماسية إقليمية نشطة: قيادة مبادرات دبلوماسية مع الجوار الإقليمي، خاصة تركيا وإيران، لتوضيح المخاطر المشتركة التي تهدد الجميع في حال انهيار الاستقرار في أي من البلدين، والضغط من أجل حلول سياسية في سوريا تضع حداً لتصدير الأزمات.

الحيطة من التدخلات الخارجية: التعامل بمنطق المصلحة الوطنية العليا مع جميع الأطراف الدولية، والابتعاد عن الانخراط في تحالفات قد تجعل من العراق ساحة لتصفية حسابات الآخرين.

إن حماية العراق من العاصفة القادمة من الغرب تتطلب أكثر من ردود الفعل العسكرية؛ فهي تستلزم حكمة سياسية واستراتيجية وطنية شاملة، تدرك أن أمن سوريا جزء لا يتجزأ من أمن العراق، وتعمل وفقاً لهذا المبدأ.

صبحي البدري رئيس التحرير

تداعيات التمسك بترشيح المالكي على العلاقات العراقية الأمريكية

تشهد الساحة السياسية العراقية حالة من التصعيد المرتبط بترشيح الأطراف السياسية الرئيسية داخل الإطار التنسيقي للشيعة، نوري المالكي، لتشكيل الحكومة المقبلة. وقد تفاعل هذا الترشيح مع تصريحات دولية، أبرزها تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي عبّر عن رفضه القاطع لعودة المالكي إلى منصب رئاسة الوزراء، محذراً من عواقب اقتصادية وسياسية محتملة. يبحث هذا التقرير في تطورات هذا الملف وآثاره المحتملة على المشهد السياسي العراقي والعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة.

التطورات السياسية الرئيسية

١. قرار الإطار التنسيقي: أعلن الإطار التنسيقي، وهو تحالف للأحزاب الشيعية الرئيسية في البرلمان العراقي، رسمياً ترشيح نوري المالكي لتشكيل الحكومة في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣، وذلك بعد مفاوضات داخلية مطوّلة.

٢. الرد الأمريكي: عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في تغريدة له، عن معارضة واضحة لهذا الترشيح، وصف خلالها فترة حكم المالكي السابقة بالمرتبطة بـ"الفقر والفوضى"، ومهدّداً بوقف المساعدات الأمريكية للعراق في حال اختياره.

٣. المواقع المحلية: أثار هذا الترشيح جدلاً واسعاً داخل المشهد السياسي العراقي، حيث ظهرت أصوات داخل المكون الشيعي نفسه، بالإضافة إلى ردود فعل من المكونين السني والكردي، تشير إلى عدم وجود إجماع حول الترشيح.

السياق الدستوري والقانوني

- ينص الدستور العراقي على أن يقوم رئيس الجمهورية بتكليف مرشح الكتلة النيابية الأكبر بتشكيل الحكومة خلال مدة محددة.
- تجاوز البرلمان العراقي بالفعل المدد الدستورية المحددة لانتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء، مما يخلق حالة من الفراغ الدستوري.
- لا تترتب عقوبات دستورية محددة على هذا التأخير، إلا أنه يساهم في زيادة عدم الاستقرار السياسي.

تحليل التداعيات المحتملة

١. العلاقات العراقية الأمريكية: قد يؤدي الإصرار على ترشيح المالكي إلى توتر العلاقات الثنائية، وخاصة في المجال الاقتصادي، حيث تمثل المساعدات الأمريكية أحد مصادر الدعم المالي للعراق. تهديد ترامب يضع الحكومة العراقية المقبلة أمام خيارات صعبة بين الاستجابة للضغوط الخارجية أو الحفاظ على صورة القرار السيادي المستقل.

٢. المشهد السياسي الداخلي: يكشف الترشيح عن انقسامات داخل التحالف الشيعي الحاكم، مع وجود تيارات تفضل مرشحاً آخر أو تسعى لحل توافقي. ويهدد الاستقطاب حول هذه القضية بتعطيل العملية السياسية وتأخير تشكيل الحكومة لفترة أطول، مما قد يؤثر على الاستقرار الأمني والاقتصادي.

٣. السياق الإقليمي: تُقرأ هذه التطورات في إطار التنافس الإقليمي الأوسع، حيث يتم تفسير التمسك بترشيح المالكي من قبل بعض الأطراف على أنه إشارة إلى تقارب سياسي مع إيران. وقد يؤدي ذلك إلى تحويل العراق إلى ساحة جديدة للصراعات بالوكالة بين القوى الدولية والإقليمية.

السيناريوهات المستقبلية

١. استمرار الإصرار على الترشيح: قد يؤدي إلى تصعيد دبلوماسي مع واشنطن، مع احتمال فرض عقوبات اقتصادية فردية أو تخفيض حجم الدعم الدولي.

٢. التراجع عن الترشيح: قد يفتح الباب أمام مفاوضات جديدة داخل الإطار التنسيقي لتقديم مرشح توافقي، مع احتمال انعكاسات على تماسك التحالف.

٣. الجمود السياسي المستمر: يؤخر تشكيل الحكومة ويزيد من الأزمات الداخلية، مع تزايد مخاطر الاحتجاجات الشعبية بسبب تدهور الخدمات والوضع المعيشي.

تواجه العملية السياسية في العراق مفترق طرق حاسم مع استمرار الجدل حول ترشيح المالكي. قرار الإطار التنسيقي والإصرار عليه سيكون له آثار مباشرة على الاستقرار الداخلي وطبيعة العلاقات مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي. في حين أن المدد الدستورية المرنة تتيح وقتاً إضافياً للتفاوض، إلا أن استمرار الفراغ الحكومي يزيد من مخاطر التحديات الأمنية والاقتصادية. تتطلب هذه المرحلة حكمة سياسية عالية لتجاوز المأزق مع الحفاظ على المصالح الوطنية العليا للعراق.

الضفيرة الكردية بين الأبعاد الثقافية التاريخية ورهانات الهوية والمقاومة المعصرة

تتشكّل الهويات الجماعية عبر رموز ثقافية تختزن ذاكرة التاريخ وتعبّر عن التحديات الراهنة. في هذا السياق، تبرز ضفيرة الشعر لدى المرأة الكردية كظاهرة أنثروبولوجية معقدة، تتجاوز بعد الزينة الجمالية لتصير حاملاً دالاً للعهد، والهوية، والمقاومة. يهدف التقرير إلى تفكيك الأبعاد المتعددة لهذا الرمز، من جذوره في الميثولوجيا والطقوس الاجتماعية الكردية، إلى تحوّله إلى أيقونة سياسية في سياق الصراعات المعاصرة في المنطقة، مع التركيز على حادثة الاعتداء على جثمان مقاتلة كردية كحالة دراسية لفهم ديناميكيات انتهاك الرموز المقدسة جماعياً.

١. الأبعاد التاريخية والثقافية: الضفيرة كأرشيف حيوي

تمثل الضفيرة في الثقافة الكردية التقليدية نظاماً رمزياً متجذراً:

العهد والوفاء: تُعتبر تربيط الضفيرة تجسيداً للقَسَم والوعد بالإتمام، حيث تُقسم الأمهات ويُقسمن بضفائرهن في المواقف المصيرية. إنها علامة على الإخلاص للمبادئ والمهام حتى النهاية.

الخصوبة والأرض: يربط العديد من الباحثين بين شكل الضفيرة وسنابل القمح، مما يربطها رمزياً بدور المرأة المؤسس في الزراعة وعلاقة الشعب الكردي بأرضه (كردستان). فهي تمثل الاستمرارية والحياة والإنتاج.

الطقس الاجتماعي والنقل الثقافي: عملية التضفير كانت ولا تزال طقساً جماعياً نسوياً، يجتمع خلاله النساء ليتشاركن في صناعة الرمز وينقلن المعرفة والتاريخ والقصص عبر الأجيال، مما يجعل من هذه الممارسة فضاءً حيوياً للحفاظ على الذاكرة الجماعية.

التنوع داخل الوحدة: تختلف أشكال وتزيينات الضفائر بين المناطق الكردية (بادينان، هورامان، موكريان، أردلان، قامشلو، عفرين، كوباني، ماردين، آمد، مهاباد، سنّة، اللور، كرمنشاه)، مما يعكس ثراء التنوع الداخلي مع الاحتفاظ بوظيفة رمزية موحدة.

٢. الانزياح الدلالي: من الرمز الثقافي إلى الأيقونة الثورية

شهد العصر الحديث، وخاصة مع صعود الحركات التحررية والنسوية الكردية، تحولاً في دلالة الضفيرة:

في الأدب والمقاومة الثقافية: استخدم شعراء مثل شيركو بيكس الضفيرة كاستعارة للوطن (كردستان كامرأة ذات ضفيرة سوداء) أو كرمز للمقاومة (شبيهة بسلك شائك أو حبل الأحرار).

في الحركة السياسية: تم توظيف الرمز لتمثيل الصمود، حيث أصبح قطع الضفيرة فعلاً مقاوماً بحد ذاته، تعبيراً عن رفض الظلم والاحتلال.

التجسيد الأنثوي للمقاومة: ارتبط الرمز بشكل وثيق بصورة المقاتلة الكردية، التي تجسد في شخصها الوفاء للعهد (الضفيرة) والدفاع عن الأرض والهوية.

٣. تحليل الحادثة: انتهاك الجثمان وقطع الضفيرة كفعل عنف رمزي مزدوج. تشكل الحادثة المذكورة، وهي الاعتداء على جثمان مقاتلة كردية وقطع ضفيرتها من قبل فصائل مسلحة، حالة نموذجية لفهم آليات الحرب الحديثة:

العنف المادي والرمزي: لا يقتصر الفعل على انتهاك حرمة الجسد (عنف مادي)، بل يستهدف بشكل متعمد قلب دلالة الرمز المقدس (عنف رمزي). إن قطع الضفيرة هنا محاولة لاستباحة الكرامة الجماعية و"قتل" الرمز ذاته.

رد الفعل الجماعي: أدى هذا الفعل إلى تحويل الضفيرة من رمز شخصي للعهد إلى شعار جماعي للنضال. إن انتفاضة النساء الكرديات تجاه الحادثة تؤكد كيف يمكن لانتهاك رمز مركزي أن يحوله إلى قوة دافعة للتعبئة والمقاومة.

الصراع على السردية: تسعى الجهة المعتدية، عبر ادعاء أسر المقاتلة حية ثم انتهاك جثمانها، إلى فرض سردية انتصار وإذلال. في المقابل، تحول الرواية الكردية الفعل إلى أسطورة جديدة للتضحية والوفاء، تعزز من شرعية المقاومة ووحشية الخصم.

٤. المقارنة السياقية: ضفائر العالم بين الجمالية والهوية

على الرغم من وجود تسريحات الضفائر في حضارات عالمية عديدة (إفريقية، مصرية، وغيرها)، فإن خصوصية الضفيرة الكردية تكمن في تحمّلها لدلالات وجودية جماعية مرتبطة بأرض وشعب تحت تهديد مستمر. فهي ليست مجرد موضة أو زينة، بل هي وعاء للتاريخ ووعي بالذات الجمعية.

تتجاوز ضفيرة المرأة الكردية كونها عنصراً من عناصر الزينة التقليدية، لتصير نصاً ثقافياً حياً يُقرأ في سياق صراع الهوية والوجود. إن حادثة قطع ضفيرة المقاتلة الشهيدة ليست مجرد فعل وحشي عابر، بل هي هجوم ممنهج على النظام الرمزي لأمة، يستهدف تقويض مرتكزات كرامتها وذاكرتها. في المقابل، فإن تحويل هذا الانتهاك إلى وقود للثورة وتعبئة جماعية يؤكد مرونة الرموز الثقافية وقدرتها الفائقة على التكيف وإعادة إنتاج المعنى في مواجهة محاولات الطمس. تبقى الضفيرة، في هذا المشهد، خصلة شعر تربط الماضي بالحاضر، والفردي بالجماعي، والثقافة بالسياسة، في نسيج متين من الدلالة والمقاومة.

تصاعد الانتهاكات المنهجية في سوريا وتداعياتها

تشهد سوريا منذ مطلع ٢٠٢٥ تصاعداً خطيراً في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، ترتكبها فصائل مسلحة تابعة لـ"الحكومة السورية المؤقتة" بدعم تركي مباشر. يوضح هذا التقرير طبيعة هذه الانتهاكات المنهجية وآثارها.

أنماط الانتهاكات الرئيسية:

١. عنف جسدي: قتل خارج إطار القضاء، وإعدامات ميدانية، وهجمات عشوائية.

٢. حرمان من الحرية: اعتقالات تعسفية، واحتجاز غير قانوني، واختفاء قسري.

٣. تدمير سبل العيش: تهجير قسري، ومصادرة ممتلكات منهجية، وتدمير البنى التحتية الحيوية (مساكن، مستشفيات، مدارس).

٤. حصار ومعاناة إنسانية: عرقلة وصول المساعدات، وتدمير مصادر المياه والكهرباء والرعاية الصحية.

الهدف: إحداث تغيير ديمغرافي قسري، وإضعاف التماسك الاجتماعي، وفرض واقع جديد يعتمد على الهيمنة العسكرية والأيديولوجية. والفئات والمناطق الأكثر استهدافاً:

المناطق الكردية (الشمال/الشمال الشرقي): قصف مكثف وتهجير قسري بهدف تقويض الوجود الديمغرافي التاريخي. منطقة الساحل: هجمات عنيفة واختطاف جماعي وحصار ضد مجتمعات ذات أغلبية علوية ومسيحية. المناطق الدرزية (الجنوب): اقتحام ونهب وفرض قيود على الحركة، مما يهدد استقرارها المجتمعي. المجتمعات المسيحية والسريانية: استهداف هويتها عبر الاعتداء على دور العبادة ومصادرة الأراضي لدفعها للهجرة. النساء والأطفال: تعرض للاعتقال والتعذيب والحرمان من الرعاية الصحية والتغذية، مما يهدد مستقبل جيل كامل. تؤكد هذه الممارسات محاولة فرض واقع جديد على الأرض يعيد هندسة التركيبة السكانية لخدمة أطراف إقليمية. تمثل هذه الانتهاكات المنهجية تهديداً وجودياً لمكونات الشعب السوري وقد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. حماية المدنيين شرط أساسي لأي عملية سياسية مستقبلية ذات مصداقية في سوريا.

الأحداث العسكرية في سوريا: هل تُربك مسار السلام الكردي–التركي...؟

تقرير ابراهيم يوسف

أعاد التصعيد العسكري في شمال وشرق سوريا طرح تساؤلات جدية حول مستقبل عملية السلام في تركيا، ولا سيما بعد تصريح حزب العمال الكردستاني (PKK) بأن هذه التطورات تمثل "انتكاسة حقيقية" لأي مسار سياسي كان يُفترض أن يضع حدا للصراع الممتد منذ عقود بين الدولة التركية والحركة الكردية.

هذا التصريح لا يمكن فصله عن التشابك البنيوي بين المسارات الكردية الإقليمية، حيث بات من الصعب الفصل بين ما يجري في سوريا، وما ينعكس سياسياً وأمنياً داخل تركيا.

سوريا كعامل مُعقِّد لمسار السلام:

يرى عدد من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط أن الساحة السورية تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى عامل ضغط مباشر على أي تفاهمات داخلية في تركيا. فالدولة التركية، التي تنظر إلى التشكيلات الكردية في سوريا من زاوية أمنها القومي، تعتبر أن أي توسع عسكري أو سياسي لتلك القوى يُضعف منطق التسوية، ويقوّي التيار الأمني داخل مؤسساتها.

ويشير الباحث في شؤون النزاعات الإقليمية، كمال أوزدمير، إلى أن: "كل تصعيد عسكري في سوريا يعيد تعريف الأولويات في أنقرة، ويمنح المؤسسات الأمنية حجة قوية لتجميد أي مسار سياسي مع الكرد، حتى وإن كان داخلياً بحتاً."

من وجهة نظر كردية: فقدان الثقة وليس فقط التصعيد.

في المقابل، ترى الأوساط الكردية أن ما يجري في سوريا لا يُمثّل مجرد تطور ميداني، بل ضربة لمبدأ بناء الثقة. فبالنسبة لحزب العمال الكردستاني، فإن استمرار العمليات العسكرية ضد قوى كردية في الإقليم يُفسَّر كرسالة سياسية مفادها أن خيار السلام ليس أولوية حقيقية. الباحثة الكردية في قضايا التحول الديمقراطي، دلارا حسن، تعتبر أن: "السلام لا يمكن أن يكون انتقائياً. لا يمكن التفاوض مع الكرد داخل تركيا، بينما تُدار المعارك ضدهم خارج الحدود. هذا التناقض يُضعف أي مصداقية للعملية السياسية."

هل يعني ذلك انهيار عملية السلام...؟

رغم حدة التصريحات، يرى محللون أن الحديث عن انهيار كامل لمسار السلام قد يكون سابقًا لأوانه. فالتجارب السابقة في تركيا تظهر أن المسار السلمي غالبًا ما يمر بمراحل جمود وانتكاس قبل أن يعاد إحياؤه، خاصة عندما تتغير المعادلات الإقليمية.

الخبير في الشأن التركي، مراد يلماظ، يلفت إلى أن: "المشكلة الأساسية ليست في سوريا وحدها، بل في غياب إطار دستوري وسياسي واضح داخل تركيا يعترف بالتعددية القومية ويؤسس لمواطنة متساوية."

البُعد الإقليمي والدولي

لا يمكن تجاهل أن ما يجري في سوريا يتقاطع مع صراعات نفوذ إقليمية ودولية، وهو ما يجعل الملف الكردي ورقة ضمن معادلات أكبر من الأطراف المحلية. هذا الواقع يفرض على عملية السلام التركية تحديات إضافية، إذ تصبح رهينة لموازين قوى خارجية لا تضع بالضرورة الاستقرار الداخلي في تركيا ضمن أولوياتها.

يمكن القول إن الأحداث العسكرية في سوريا لا تنهي تلقائياً عملية السلام في تركيا، لكنها بالتأكيد تضعها في اختبار صعب. فهي تعمّق انعدام الثقة، وتُقوّي الخطاب الأمني على حساب الحلول السياسية، وتبرز الحاجة الملحّة إلى فصل المسار الداخلي التركي عن صراعات الإقليم.

إن أي سلام مستدام لن يكون ممكنًا دون: معالجة داخلية شاملة للقضية الكردية في تركيا، مقاربة إقليمية أقل عسكرة، وإرادة سياسية حقيقية تُقدّم الحقوق والمواطنة المتساوية على منطق القوة.

استراتيجية نقل عناصر داعش - قراءة في التداعيات والمخاطر المستقبلية

تشهد المنطقة الحدودية بين سوريا والعراق تطورات أمنية بالغة التعقيد، تثير تساؤلات جادة حول مستقبل الاستقرار في كلا البلدين. في قلب هذه التطورات تقف قضية التعامل مع آلاف الأفراد المنتمين سابقاً لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) والمحتجزين في مراكز ومخيمات شمال شرق سوريا. شهد الأسبوع الماضي تصعيداً عسكرياً مكثفاً في مناطق شمال وشرق سوريا، حيث شنّت فصائل تابعة لما يُعرف بـ"الجيش الوطني السوري" (المدعوم من تركيا والمتمركز في مناطق "الحكومة السورية المؤقتة") هجمات عنيفة استهدفت على وجه التحديد السجون والمخيمات التي تحتجز عناصر تنظيم داعش وعائلاتهم. أدت هذه العمليات إلى اقتحام عدد من المنشآت وإطلاق سراح عدد غير محدد من المحتجزين، مما أحدث ثغرة أمنية كبرى في المنظومة التي كانت تديرها "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد).

نتيجة لهذه الهجمات، اضطرت قوات سوريا الديمقراطية إلى الانسحاب من مواقع حراسة حيوية، بما في ذلك مخيم الهول، الذي يوصف غالباً بـ"القنبلة الموقوتة" نظراً للكثافة العالية لعائلات وعناصر التنظيم داخله. وبالرغم من قيام الحكومة العراقية بإعادة أكثر من ١٦ ألف مواطن عراقي من المخيم في فترات سابقة، لا يزال يقيم داخله ما يزيد عن ١٢ ألف عراقي آخر، بالإضافة إلى آلاف العناصر الأجنبية، مما يجعله بؤرة خطر دائمة.

في تطور مفصل ومثير للقلق، أعلن قائد القيادة المركزية الأمريكية (سنتكوم) مؤخراً عن بدء عملية لنقل عناصر من تنظيم داعش من سوريا إلى مواقع محددة داخل الأراضي العراقية. ووفقاً للبيان، تم تخصيص موقع قرب ناحية الخضراء الواقعة على الخط الحدودي بين محافظتي الأنبار ونينوى، وهما محافظتان تتمتعان بأغلبية سكانية سنية. تجدر الإشارة إلى أن هذا الإعلان يأتي في وقت يتواجد فيه بالفعل آلاف من العناصر وعائلاتهم في مخيم الجدعة بمحافظة نينوى.

يثير اختيار الموقع المخصص للنقل مخاوف عميقة على المستويين الأمني والسياسي:

الحساسية التاريخية: تعتبر محافظتا الأنبار ونينوى من المحافظات التي شهدت سقوطاً سريعاً وسهلاً نسبياً في يد تنظيم داعش خلال زحفه عام ٢٠١٤. ناحية الخضراء تحديداً كانت من المناطق التي سيطر عليها التنظيم. لذلك، فإن إدخال أعداد من العناصر المرتبطة أيديولوجياً أو تنظيمياً بداعش إلى مناطق مجاورة يخلق بيئة قد تكون حاضنة لإعادة إنتاج الظروف التي مهدت لصعود التنظيم سابقاً.

الوضع الديموغرافي والأمني الحالي: تعاني هذه المناطق من تحديات أمنية واقتصادية ومظلوميات مجتمعية متجذرة، مما يجعلها بيئة محتملة لاستقطاب الأفكار المتطرفة أو لتمكين العناصر الناشطة من الاندماج والتحرك.

التهديدات الصريحة: في سياق متصل، صدرت تصريحات عن فصائل في "الحكومة السورية المؤقتة" تهدد بـ"التوجه إلى كربلاء"، المدينة المقدسة لدى الشيعة، مما يزيد من حدة التخوفات الطائفية ويضغط على الاستقرار الداخلي العراقي.

أمام هذه التحديات المتلاحقة، اتخذت الحكومة العراقية وحلفاؤها الإقليميون عدة إجراءات وقائية:

التعزيزات العسكرية: تم نشر أعداد كبيرة من القوات والمعدات العسكرية على طول الحدود مع سوريا لمراقبة ومعالجة أي تسلل محتمل.

استلام المحتجزين: أكد المتحدث العسكري العراقي، صباح النعمان، أن العراق يستلم قسماً من معتقلي داعش من السجون السورية التي كانت تحت سيطرة قسد، حيث تم تسليم أول قافلة تضم ١٥٠ عنصراً عراقياً وأجنبياً ووضعهم في مراكز الإصلاح التابعة للحكومة.

التأهب الشعبي والمجتمعي: دعا رئيس التيار الوطني الشيعي، فالح الفياض، العشائر إلى تشكيل مجالس أمنية، ووضع الحركة في حالة تأهب لمواجهة أي تهديد محتمل، في إشارة إلى تفعيل آليات الدفاع المجتمعي التي لعبت دوراً حاسماً في مواجهة داعش سابقاً.

تشير التطورات الحالية إلى أن العراق وإقليم كردستان لم يعودا بمنأى عن التهديد الأمني المتفاقم في سوريا. عملية نقل عناصر داعش، رغم أنها قد تهدف رسمياً إلى "توطين" المشكلة تحت سلطة دولة ذات سيادة (العراق) وإخراجها من منطقة الفوضى السورية، فإنها تحمل في طياتها مخاطر جسيمة.

السيناريو الأسوأ، والذي يحذّر منه العديد من المراقبين، هو أن يؤدي وجود هذه العناصر في بيئة لا تزال هشة وتحمل ذكريات الصراع الطائفي والاجتماعي إلى إشعال مواجهات جديدة بينهم وبين الفصائل المسلحة الشيعية والقوات الحكومية العراقية، مما قد يعيد دفع البلاد نحو حلقة من العنف تشبه، ولو جزئياً، ظروف عام ٢٠١٤.

يعتمد تجنب هذا السيناريو على عدة عوامل، أبرزها: فعالية الرقابة الأمنية العراقية على العناصر المنقولة، وقدرة الدولة على معالجتهم قضائياً وإعادة تأهيلهم، ونجاحها في معالجة المظلوميات المجتمعية في المناطق المضيفة، ومدى التعاون الإقليمي والدولي الحقيقي لقطع الطريق على أي محاولة لإعادة تنظيم الشبكات الإرهابية. تمثل الأسابيع والأشهر القادمة اختباراً مصيرياً لهذه القدرات.

التهديد الأمني المتفاقم في مخيم الهول والتداعيات الإقليمية والدولية

يشكل الوضع في مخيم الهول ومنشآت الاحتجاز في شمال شرق سوريا حالة طوارئ إنسانية وأمنية معقدة تتحول باطراد إلى تهديد استراتيجي يمسّ الاستقرار الإقليمي والدولي. نهدف من خلال هذا التقرير إلى تحليل التطورات الميدانية الأخيرة التي أعادت تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) إلى الواجهة كخطر فاعل، وذلك في ظل تداعيات الهجمات العسكرية على هذه المنشآت والصمت الدولي الملحوظ تجاه الأزمة. يعتمد التقرير على تتبع التسلسل الزمني للأحداث وتقييم مواقف الأطراف الفاعلة واستقراء التداعيات المحتملة.

الخلفية: مخيم الهول كـ"قنبلة موقوتة"

يقع مخيم الهول على بعد ٤٥ كم شرق مدينة الحسكة السورية، وقد تأسس عام ١٩٩١ كلاجئ للاجئين العراقيين. ومع تصاعد الحملة الدولية ضد تنظيم داعش بعد عام ٢٠١٤، تحول المخيم تدريجياً إلى واحد من أكبر مراكز احتجاز وعائلات عناصر التنظيم، وذلك تحت إدارة "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) والإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا.

البيانات الديموغرافية (حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٥):

إجمالي العائلات: ١٠,٠٨٤ عائلة.

التوزيع القومي: ٣,٨٢٩ عائلة عراقية، ٤,٣٥١ عائلة سورية، ١,٨٩٥ عائلة أجنبية (تمثل ٣٦ جنسية)، ٩ عائلات مجهولة الجنسية.

إجمالي الأفراد: ٣٥,٣٣٢ فرداً، موزعين على ١٣,١٢٤ عراقياً، ١٥,٨٠٥ سورياً، ٦,٣٨٥ أجنبياً، و٩ مجهولي الجنسية.

لقد شكلت إدارة المخيم، الذي يضم مزيجاً خطيراً من المدنيين النازحين وأفراد وعائلات ينتمون فكرياً أو عملياً لتنظيم داعش، تحدياً أمنياً هائلاً لقوات سوريا الديمقراطية وقوى الأمن الداخلي. وقد شهدت السنوات الماضية عشرات المحاولات للهروب والاشتباكات الداخلية والهجمات الخارجية لتحرير المحتجزين، مما جعل من المخيم بؤرة عدم استقرار دائمة.

التصعيد الميداني الأخير وتفجير الأزمة

شهدت الأيام القليلة الماضية تصعيداً عسكرياً مفاجئاً من قبل فصائل تابعة لما يُعرف بـ"الجيش الوطني السوري" (المدعوم من تركيا والمتمركز في مناطق "الحكومة السورية المؤقتة")، حيث استهدفت هجماتها بشكل مباشر ومنسق مخيم الهول وعدداً من مراكز احتجاز عناصر داعش. يظهر تحليل مسار العمليات أن الهدف المعلن كان تحرير المحتجزين، مما أدى فعلياً إلى انهيار الترتيبات الأمنية القائمة.

الفشل الدبلوماسي والعزلة الدولية:

في مواجهة هذا التهديد المباشر، سارعت قيادة قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية إلى تنبيه الشركاء الدوليين، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية كقائد للتحالف الدولي ضد داعش، إلى العواقب الكارثية المحتملة لاختراق هذه المنشآت. وقد تم إجراء اتصالات متعددة على مستوى عالٍ طالبت بتدخل عاجل لدعم حماية المخيمات والسجون. ومع ذلك، لوحظ غياب أي رد فعل فعّال أو إجراء ملموس من قبل هذه الدول، وهو ما يمكن تفسيره على أنه "صمت دولي" أو إعادة ترتيب للأولويات الاستراتيجية في المنطقة.

التداعيات المباشرة: انهيار الوضع الأمني وإعادة إحياء التهديد

نتيجة للهجمات وعدم توفر الدعم الدولي، اضطرت قوات سوريا الديمقراطية إلى الانسحاب من مواقع حراسة رئيسية حول مخيم الهول وبعض مراكز الاحتجاز. أدى هذا الانسحاب، *بحسب التقارير الميدانية*، إلى فرار وانتشار آلاف الأفراد المنتمين سابقاً لتنظيم داعش وعائلاتهم في البوادي السورية المجاورة. يشكل هذا التطور نقطة تحول خطيرة، إذ:

يعيد إطلاق سراح مقاتلين متمرسين: مما يوفر وقوداً بشرياً لعملية إعادة تجميع التنظيم وتنفيذ عمليات متفرقة ومنسقة.

يخلق بيئة خصبة للتجنيد: مع وجود آلاف الأطفال والشباب الذين نشأوا في بيئة أيديولوجية متطرفة داخل المخيم.

يؤسس لموجة إرهاب جديدة: تهدد ليس فقط سوريا والعراق، ولكن أيضاً الدول المجاورة والعالم من خلال العناصر الأجنبية العائدة.

التحليل الجيوسياسي: التداخل بين المصالح الإقليمية والدولية

يمكن قراءة الأزمة الراهنة عبر عدسة المصالح المتضاربة للأطراف الرئيسية:

تركيا والفصائل الموالية: تظهر الهجمات استمرار هدفها المتمثل في تقويض سلطة الإدارة الذاتية الكردية في شمال شرق سوريا، مستغلة الورقة الأمنية المتعلقة بداعش كوسيلة ضغط.

الولايات المتحدة والتحالف الدولي: يشير الصمت وغياب التدخل إلى تحوّل محتمل في الأولويات أو إلى حسابات استراتيجية أوسع قد تضحي بالاستقرار الأمني المباشر في المنطقة لصالح اعتبارات أخرى، وهو ما يترك فراغاً استراتيجياً يستغله الأطراف الأخرى.

الدول ذات الجنسيات المحتجزة: تتحمل هذه الدول مسؤولية أخلاقية وقانونية كبيرة في تقاعسها عن إعادة مواطنيها ومحاكمتهم، مما ساهم في تفاقم الأزمة وخلق هذا التحدي العابر للحدود.

لقد حوّلت التطورات الأخيرة مخيم الهول من "قنبلة موقوتة" تحت مراقبة إلى خطر متفجر على الأرض. إن الصمت الدولي وعدم التحرك الفاعل لم يكن غياباً فحسب، بل كان عاملاً محفزاً لتفجير الأزمة. العالم الآن أمام تحدٍ أمني جديد من تنظيم داعش، قد يتطلب مواجهته جهوداً وموارد تفوق تلك التي بُذلت في السابق.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن درء مخاطر المخيمات من خلال:

١. تحميل المسؤولية: يجب على المجتمع الدولي، والتحالف الدولي على وجه الخصوص، الاعتراف بمسؤوليته عن الفراغ الأمني الناشئ والتداعيات الحالية.

٢. إعادة تقييم الاستراتيجيات: هناك حاجة ملحة لإعادة تقييم السياسات الدولية تجاه ملف المحتجزين وعائلات داعش، بما في ذلك التسريع في إعادة الجنسيات وإقامة محاكمات عادلة.

٣. مراقبة ومتابعة: تعزيز آليات المراقبة والاستخبارات لتتبع الأفراد الفارين ومنعهم من إعادة التشكيل أو تنفيذ عمليات إرهابية.

٤. ضغط دبلوماسي: ممارسة ضغط دبلوماسي وعملي على جميع الأطراف الإقليمية لوقف أي أعمال تهدف إلى استغلال أو تحرير عناصر التنظيم لتحقيق مكاسب تكتيكية.

إن تداعيات أزمة مخيم الهول لن تقتصر على الجغرافيا السورية، بل ستشكل اختباراً حقيقياً لفعالية النظام الأمني الدولي في مواجهة التهديدات الناشئة عن الإرهاب والصراعات الإقليمية غير المحسومة.

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

أبرز المشاكل التي تواجه الزراعة العراقية

مروة الطائي

تتعدد مشاكل الزراعة في العراق وتتعقد، لتشمل تحديات بيئية مثل ندرة المياه وملوحة التربة، وإدارية تتعلق بالملكية والتفتت الزراعي، واقتصادية كضعف التسويق والتمويل، بالإضافة إلى مشاكل اجتماعية كالأمية لدى المزارعين والزحف العمراني. مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي ويعرض القطاع للتدهور.

المشاكل المائية والبيئية:

- ندرة المياه وانخفاض الإيرادات المائية من دول الجوار، وتدهور نوعيتها، مما يؤدي إلى شح حاد في المياه.
- تدهور التربة وارتفاع ملوحتها، خاصة في وسط وجنوب العراق، مما يقلل الإنتاجية.
- التغيرات المناخية، من ارتفاع درجات الحرارة وانحباس الأمطار.
- التلوث الناتج عن تسرب النفط والنفايات الصناعية، مما يؤثر على الأراضي الزراعية.

المشاكل المتعلقة بالأراضي والملكية:

- تفتت الملكية وتقسيم الأراضي الزراعية إلى وحدات صغيرة متناثرة، مما يعيق استخدام الآلات الحديثة.
- تحويل الأراضي الزراعية إلى سكنية وتغيير تصنيفها دون رقابة كافية.
- تعقيدات الحيازة الزراعية وتغيراتها المستمرة.

المشاكل الاقتصادية والتنظيمية:

- ضعف التسويق وصعوبة تسويق المنتجات محلياً وعالمياً، مع محدودية الدعم التصديري.
- نقص الدعم الفني والتمويلي، وضعف نظام الإقراض الزراعي.
- عدم استقرار السياسات والتشريعات الزراعية بسبب التغيير المستمر في القوانين.

المشاكل الاجتماعية:

- النمو السكاني في الريف، مما يزيد الضغط على الأراضي والموارد المحدودة.
- الأمية بين المزارعين، مما يصعب تبني التقنيات الحديثة بسبب نقص الوعي والمعرفة.
- هجرة الشباب من الريف نتيجة عزوفهم عن العمل الزراعي بسبب الصعوبات وقلة الفرص.

ضعف الحركة اليسارية في العراق!!

علي الجبوري

كانت الحركة اليسارية في العراق منذ زمن قديم حركة نشطة جداً ولها تأثير على واقع المجتمع العراقي وتساهم بشكل مباشر للضغط على النظام الرأسمالي والطبقة البرجوازية بشكل عام. ولكن الذي فرض التراجع على هذه الحركة هي القيادات غير الثورية التي ساهمت اسهاماً كبيراً في الانشقاقات وأضعفت وحدة اليسار بالعراق وفي بعض دول الشرق الأوسط. وكان دور الجماهير التي تنتمي إلى منظومة اليسار لم تكن موفقة لاختيار قيادات مؤثرة لقيادة المجتمع، ولم تواجه قياداتها بفشلها المستمر أي معضلة واجهت جماهيرها، ولهذا السبب برزت ايديولوجيات إسلامية، أثرت بشكل واضح جداً على تقليص دور الجماهير في النضال ضد السلطات المتسلطة على رقاب المجتمع، واستسلمت القوى اليسارية إلى مفهوم الحوار مع حركات الإسلام السياسي ومن خلال هذه الحوارات استطاع الاسلام السياسي أن يحجّم دور الحركة اليسارية في العراق، والتي كانت خاضعة لأيديولوجيات نظام الاسلام السياسي.

ومنذ أن شاركت أحزاب اليسار في البرلمان كان أداؤها ضعيف جداً، ولم تستطع تعبئة الجماهير باتجاه بناء قوة قادرة على تغيير الأنظمة البرجوازية والرأسمالية التي يقودها الاسلام السياسي. وفشلت بشكل واضح أن تكون قوة داخل البرلمان لمواجهة الفساد الذي أصبح منظومة، داخل البرلمان وفي اروقة الدولة. واصبحت هذه القوى اليسارية تردد الشعارات فقط لتغيير النظام أو اسقاطه، ولكن بأدوات مختلفة غير قادرة على التغيير. واستمرت المحاصصة الطائفية لتقسيم المناصب كرئيس البرلمان والجمهورية والوزراء وتقسيم الوزرات حسب الطوائف والمذاهب وأصبح العراق دولة دون مقومات وضعيف أمام إرادة دول المنطقة لأنه لا يستطيع مواجهة حالة التشتت والمحاصصة التي تضرب الوطن. ولهذا السبب تجد هناك احتلال واضح وقواعد عسكرية تدار بإرادة القوى المحيطة بالعراق. وحتى أنه بات مسرحاً للقوى المتصارعة في الشرق الأوسط والأجواء مفتوحة لكل من هبّ ودبّ، والعراق يقف متفرج على ما يجري على أرضه وفي سمائه ومياهه. نتيجة تلك العوامل يعيش العراق تحت خط الفقر وملايين العاطلين عن العمل وتخلف البلد في كل شيء. بدءاً في الصناعة والزراعة والتكنولوجيا والعلوم الأخرى، لهذا فان اليسار لم يأخذ دوره الفكري والسياسي وحتى التثقيفي في مواجهة تلك القوى والتحديات بشكل جدي ومؤثر. يمكن من خلاله تخليص الجماهير من كوارث حصلت ومازالت تحصل إلى الآن. على اليسار في العراق والقوى الراديكالية أن تقف صفاً واحداً من أجل انقاذ المجتمع واحلال بديله الانساني من أجل مجتمع حُر ومتساوي في ظل دولة مدنية لا قومية ولا دينية. ولتحقيق مثل هذا الهدف يحتاج إلى:

١. بناء تحالفات واسعة تتجاوز اليسار التقليدي لتشمل قوى المجتمع المدني والنشطاء المستقلين والحركات الشبابية.
٢. برنامج عملي واضح يقدم حلولاً للمشاكل اليومية (الفساد، البطالة، الخدمات) مع الرؤية الطويلة المدنى.
٣. خطاب توافقي يحترم التنوع العراقي ويبحث عن قواسم مشتركة مع فئات مجتمعية أوسع.
٤. آليات سلمية ديمقراطية تحترم الإطار الدستوري مع العمل على تطويره. والتركيز على العدالة الاجتماعية والاقتصادية كجسر بين مختلف المكونات العراقية. التحديات كبيرة في ظل النظام الطائفي القائم وتدخلات القوى الإقليمية، ولكن التغيير التدريجي عبر المشاركة السياسية الفاعلة وبناء الوعي المجتمعي قد يفتح مسارات للتغيير. النجاح يتطلب صبراً واستمرارية وجهداً طويل الأمد.

فلسفة التعايش المشترك: رؤية منهجية للخروج من الفوضى في شرق المتوسط

آكار تاج الدين

تشهد منطقة شرق المتوسط حالة من الاضطراب المعمّق، الذي تتضافر في إنتاجه عوامل خارجية مرتبطة بأجندات الهيمنة العالمية، وعوامل داخلية تتمثل في التردي الشامل في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية. غير أن الفاعلية التي تتمتع بها هذه العوامل الخارجية مشروطة بوجود بيئة داخلية مهيأة لاستقبالها، مما يسمح لها بالترسخ والتأثير. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الأزمة الراهنة تعبيراً عن أزمة بنيوية متعددة الأوجه، طالت حتى البنى الفكرية والنفسية للمجتمعات المعنية.

لقد تحولت هذه الفوضى البنيوية إلى واقع شامل، لا تُعفى منه أي فئة أو مجتمع، وأضحت الشعوب والحكام على حد سواء عرضة لتبعاتها المأساوية. ويبدو أن هذه الحالة ليست وليدة اللحظة، بل هي محصلة عقود من الصمت والقبول الضمني بواقع متردٍ، ظنناه مؤقتاً فإذا به يتحول إلى قدر تدفع ثمنه الأجيال الحالية.

في هذا السياق، يجدر التساؤل عن الدور الذي لعبته التحولات القيمية في تفاقم الأزمة. فالمجموعة القيمية التي كانت سابقاً حجر الأساس في نهوض الحضارة من هذه المنطقة، وانتشار مفاهيم الكدح والاحترام والتوازن مع البيئة، تعرضت لانزياح عميق تحت وطأة التأثر بنماذج ثقافية غربية، مورست في إطار علاقة غير متكافئة. وقد أدى هذا الانزياح إلى حالة من الاغتراب الثقافي وفقدان الهوية، تجلت في تبني خطابات وأنماط فكرية مستوردة، دونما نقد أو تمحيص، مما ساهم في تعميق الأزمة الهوياتية.

وقد اتخذ الصراع على الهوية في العراق أشكالاً متطرفة، تتراوح بين المذهبية والطائفية والإثنية والقومية، تحولت جميعها إلى هويات "قاتلة" تستنزف الطاقات وتُهدر الموارد في صراعات وجودية عقيمة. لقد أضحت مصطلحات مثل "الدولة" و"السيادة" و"الهُوية" ذرائع لتبرير العنف وإنتاج المزيد من الضحايا، في حلقات مفرغة من الصراع لم تُفضِ إلى بناء دولة مستقرة أو مجتمع متماسك.

واجهت المشاريع الفكرية والسياسية التي طُرحت خلال القرن الماضي، سواء كانت قومية (كالبعثية) أو دينية أحادية، عجزاً واضحاً في معالجة الإشكاليات الهيكلية للمنطقة. بل إن بعضها تحول إلى أدوات قمع وتهميش، ألغت التعددية وأفقرت النسيج المجتمعي تحت شعارات الوحدة أو الهوية الأحادية، مما أدى إلى إنتاج مجتمعات هشة عاجزة عن التطور أو حتى حماية نفسها.

في مواجهة هذا الإخفاق، تبرز الحاجة إلى فلسفة مغايرة قادرة على تأسيس استقرار حقيقي قائم على العدالة والاعتراف المتبادل. وتتمثل هذه الفلسفة المقترحة في "التعايش المشترك. لا يعني هذا التعايش إذابة الاختلافات أو تجميدها، بل هو يقوم على مبدأين متلازمين: الاعتراف بحق الاختلاف والتنوع، والالتزام بواجب المساواة والعدالة.

يتطلب تفعيل فلسفة التعايش المشترك إصلاحات عميقة على مستويات السياسات التربوية والتعليمية والاقتصادية والثقافية، تهدف إلى استئصال الخطابات والممارسات المعادية لفكرة التعايش، وبناء هوية وطنية جامعة. هذه الهوية لا تنكر حقيقة التعدد، بل تُؤسس عليها، معتبرة التنوع ثروة مجتمعية وليس نقصاً يجب طمسه. إن بناء مثل هذه الهوية المشتركة يستلزم مشاريع دمج وطني حقيقية، تتجاوز الشكليات إلى إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أساس عقد اجتماعي جديد.

إن مظاهر العنف السائدة لا تنبع من حقيقة التنوع ذاته، بل من غياب الصيغ الحضارية والقانونية التي توفق بين ضرورة الاعتراف بالاختلاف (كحقيقة إنسانية لا يمكن محوها) ومتطلبات العيش المشترك. إن صياغة هذا التوازن على المستوى السياسي والثقافي هو التحدي المركزي الذي سيحدد ملامح مستقبل المنطقة.

يشير بعض التحليلات، كما في عمل جوزيف ياكوب "ما بعد الأقليات"، إلى أن القرن الحادي والعشرين يشهد منعطفاً تاريخياً يتمثل في الانزياح عن نموذج الدولة القومية المركزية الصارمة، نحو نماذج أكثر مرونة تقبل بتوزيع السلطة والحكم الذاتي والفيدرالية والتمايز المحلي في إطار كيانات سياسية جامعة. هذا الانزياح يقدم إطاراً مفاهيمياً يمكن البناء عليه.

إن الخروج من دائرة الفوضى والعنف في شرق المتوسط يتطلب جرأة فكرية للبحث عن صيغ سياسية واجتماعية جديدة. هذه الصيغ يجب أن ترفض منطق الإلغاء والإقصاء من جهة، وترفض أيضاً الانكفاء على الذات أو التشرذم الفوضوي من جهة أخرى. إن فلسفة التعايش المشترك، القائمة على المساواة في المواطنة والاعتراف بالتنوع، تقدم مقاربة واعدة لاستعادة الاستقرار على أسس عادلة ومتينة، تمكّن المجتمعات من استعادة قدرتها على التطور والإبداع الحضاري.

أزمة السكن في العراق

محمد عبد اللطيف ياسين

تُعَدُّ أزمة السكن في العراق واحدة من التحديات الحادة والمزمنة التي تؤثر سلبًا على جودة الحياة، حيث يُعاني القطاع من عجزٍ يقدر بملايين الوحدات السكنية. وتعود أسباب هذه الأزمة إلى عوامل متعددة، أبرزها: النمو السكاني السريع، والنزوح الداخلي، وتأخير المشاريع الحكومية، وارتفاع أسعار العقارات، بالإضافة إلى غياب التخطيط الشامل. كل ذلك يجعل الحصول على سكنٍ مناسب حلمًا صعب المنال للأغلبية، رغم وجود بعض المبادرات الحكومية الحديثة التي تهدف إلى إنشاء مدن ومجمعات سكنية وتوفير قروض ميسرة، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في التنفيذ والتكلفة.

أسباب الأزمة:

- الطلب المتزايد: نمو سكاني سريع بنسبة حوالي ٥٪، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة.

- نقص حاد في الوحدات السكنية: حاجة مُلحَّة إلى حوالي ٣ ملايين وحدة سكنية، مقابل إنتاج محدود لا يلبي الطلب.

- تأخر المشاريع الحكومية: تعثر نسبة كبيرة من المشاريع السكنية الحكومية (تصل إلى نحو ٧٥٪)، وتركيز بعض المستثمرين على تحقيق الربح بدلًا من تلبية الاحتياج الأساسي.

- ارتفاع الأسعار: غلاء أسعار الأراضي ومواد البناء، مما جعل الشقق السكنية غير ميسرة للطبقتين المتوسطة والفقيرة.

- غياب السياسات الشاملة: إخفاق الحكومات المتعاقبة في وضع استراتيجية وطنية شاملة لمواجهة الأزمة، وتفشي المضاربات العقارية.

- اتساع نطاق السكن العشوائي: يشكل السكن العشوائي ما يقارب ٨٪ من إجمالي السكن، بينما يعيش نحو ٣٠٪ من السكان في بيوت مؤجرة.

- الضغط على الخدمات الأساسية: يؤدي التركيز السكاني في المدن إلى ضغط كبير على البنى التحتية والخدمات.

-صعوبة تحقيق حلم التملك: أصبح امتلاك منزل بعيدًا عن متناول معظم العراقيين.

الحلول والمبادرات المقترحة:

للأسف، لا توجد حتى الآن حلول استراتيجية واضحة المعالم تُتوقع أن تقضي على أزمة السكن في العراق حتى عام ٢٠٣٠. لذلك، هناك حاجة ماسة إلى:

- تنفيذ مشاريع استثمارية سكنية متنوعة تلائم مختلف الشرائح، محدودة ومتوسطة الدخل.
- توفير قروض سكنية ميسرة عبر البنك المركزي ودعم الجهات المختصة.
- تطوير البنى التحتية وتحسين الخدمات في المناطق الحضرية الجديدة والقائمة.
- تنظيم النمو العمراني وتطوير المناطق المتضررة وإعادة إعمار المناطق المتأثرة.

التحديات أمام الحلول:

- بطء التنفيذ وعدم الفعالية في تنفيذ المشاريع القائمة.
- الارتفاع المستمر في تكاليف المشاريع الاستثمارية.
- حاجة السوق إلى آليات رقابية أكثر صرامة لضبط القطاع العقاري.
- تأثير الفساد الإداري والمالي: حيث يؤثر الفساد بشكل واضح ومباشر على تنفيذ المشاريع السكنية المناسبة لكافة شرائح المجتمع، إذ إن العديد من المشاريع لا تُنجز أو تتأخر بسبب اختلالات مالية وإدارية دون محاسبة.

تأثير البطالة على المرأة في العراق

نجاة الزغبي

تعتبر البطالة في العراق، وخاصة بين النساء، تحدياً كبيراً يعيق التنمية المستدامة ويؤثر سلباً على حياة الأفراد والأسر. تعاني المرأة العراقية من تحديات إضافية في سوق العمل بسبب التقاليد الاجتماعية، والتمييز، وقلة الفرص المتاحة.

أسباب البطالة بين النساء في العراق:

* التقاليد الاجتماعية: ترى المجتمعات العراقية، في بعض الأحيان، أن دور المرأة الأساسي هو رعاية المنزل والأطفال، مما يقلل من فرص دخولها سوق العمل.
* التمييز الجنسي: تواجه المرأة العراقية تمييزاً في التوظيف، حيث تُفضل الشركات توظيف الرجال في بعض الوظائف، وتُعرض على النساء رواتب أقل.
* قلة الفرص: لا تزال هناك نقص في فرص العمل المناسبة للنساء، خاصة في المناطق الريفية.
* النزاعات والحروب: أدت الحروب والصراعات التي شهدها العراق إلى تدمير البنية التحتية وتقويض الاقتصاد، مما زاد من حدة البطالة.
* قلة التعليم والتدريب: لا تحظى المرأة العراقية بنفس فرص التعليم والتدريب التي يحظى بها الرجل، مما يقلل من مؤهلاتها الوظيفية.

آثار البطالة على المرأة العراقية:

* الاعتماد المالي: يؤدي الاعتماد المالي على الأسرة إلى تقييد حرية المرأة في اتخاذ القرارات.
* انخفاض الثقة بالنفس: يؤثر فقدان الوظيفة سلباً على ثقة المرأة بنفسها وقدراتها. والعزلة الاجتماعية: قد تشعر المرأة بالعزلة الاجتماعية بسبب قلة فرص التفاعل مع الآخرين خارج المنزل.
* الضغوط النفسية: تزيد البطالة من الضغوط النفسية على المرأة، خاصة إذا كانت مسؤولة عن إعالة أسرتها.
* تأثير على المستقبل: يؤثر فقدان فرص العمل على مستقبل المرأة وأطفالها، حيث يقلل من فرص حصولهم على تعليم جيد ورعاية صحية.

حلول مقترحة:

* تمكين المرأة اقتصادياً: من خلال توفير برامج تدريب مهني، ودعم المشاريع الصغيرة، وتشجيع ريادة الأعمال النسائية.
* مكافحة التمييز: سن قوانين تحمي حقوق المرأة في العمل، وتطبيقها بشكل صارم.
* توفير فرص عمل مرنة: توفير فرص عمل تتناسب مع ظروف المرأة، مثل العمل عن بعد أو العمل بدوام جزئي.
* توعية المجتمع: تنظيم حملات توعية لتغيير النظرة المجتمعية إلى دور المرأة في المجتمع. ودعم المنظمات والجمعيات التي تعمل على تمكين المرأة. تعتبر البطالة بين النساء في العراق تحدياً كبيراً يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة، يمكن تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً وتحسين جودة حياتها وحياة أسرتها.

ركائز المشروع الوطني: نحو عراقٍ مستقرٍ ودولة مؤسسات

عمر ابو معصومة

لم يعد بناء دولة المؤسسات في العراق خياراً سياسيًا قابلا للتأجيل، بل ضرورة وطنية لإنقاذ الدولة واستعادة ثقة المواطن. فالمحاصصة السياسية، التي أُريد لها أن تكون حلا مرحليا، تحولت إلى منظومة دائمة لتقاسم النفوذ وإضعاف مؤسسات الدولة وتعميق الانقسام المجتمعي.

ان المدخل الحقيقي للإصلاح يبدأ بتكريس دولة القانون واستقلال القضاء، حيث لا معنى لأي عملية سياسية في ظل الإفلات من العقاب وغياب المحاسبة. كما أن إنهاء المحاصصة يتطلب الانتقال من تمثيل الهويات إلى تمثيل البرامج والكفاءة، وبناء حكومة أغلبية سياسية تقابلها معارضة دستورية فاعلة.

ولا تقل أهمية عن ذلك إصلاح النظام الانتخابي والإدارة العامة للدولة، عبر قوانين عادلة ومؤسسات مستقلة، وإدارة مهنية محايدة تدار بالكفاءة لا بالولاءات. فالديمقراطية لا تختزل في صناديق الاقتراع، بل تقاس بقدرة الدولة على خدمة مواطنيها بعدالة وشفافية.

إن إشاعة ثقافة المواطنة المتساوية تمثل الركيزة الأخلاقية لأي مشروع وطني، حيث تتساوى الحقوق والواجبات دون تمييز، ويحتَرم التنوع العرقي، والديني بوصفه مصدر قوة لا سببا للصراع.

إن الخروج من دائرة الأزمات المتكررة يتطلب إرادة سياسية شجاعة، ونخبا تؤمن بالدولة لا بتقاسم المغانم، ومجتمعا مدنيا واعيا قادرا على حماية المسار الديمقراطي. فبناء دولة المؤسسات في العراق هو معركة وعي وقرار وطني قبل أن يكون صراعا على السلطة والنفوذ. تمثل إشاعة ثقافة المواطنة المتساوية الركيزة الأخلاقية لأي مشروع وطني حقيقي. في هذا الإطار، يصبح التمسُّك بالانتماءات الفرعية خيانة للوطن الكبير، وتتحول الحقوق والواجبات إلى ممارسة يومية يتساوى فيها الجميع دون تمييز. كما يتحول التنوع العرقي والديني والثقافي الثري في العراق من سبب محتمل للصراع إلى مصدر قوة وثراء، يشكل نسيجاً وطنياً متماسكاً يصعب اختراقه.

وفي سياق بناء هذه المواطنة، يظل حصر السلاح بيد الدولة شرطاً لا غنى عنه؛ فهو الضامن الأساسي لترسيخ سيادة الدولة وبناء جسور الثقة بين المواطن ومؤسساته. فبدون هذا الاحتكار، تتحول الدولة إلى مجرد واجهة، بينما تنتشر قوى الأمر الواقع التي تهدر هيبة القانون وتفكك النسيج الاجتماعي.

أما الخروج من دوامة الأزمات المتكررة فيتطلب ثلاثة عوامل جوهرية: إرادة سياسية شجاعة تضع المصلحة الوطنية فوق الحسابات الضيقة، ونخباً تؤمن بالدولة ومشروعها الحضاري لا بتقاسم المغانم والامتيازات، ومجتمعاً مدنياً واعياً وفاعلاً، قادراً على حماية المسار الديمقراطي ورصد الانحرافات.

إن بناء دولة المؤسسات في العراق ليس معركةً على السلطة والنفوذ، بل هو في جوهره معركة وعي وقرار وطني. إنه الاختبار الحقيقي لإرادة العراقيين جميعاً في الانتقال من منطق الغنائم والهويات الفرعية إلى فضاء الوطن المشترك، حيث تحكم المؤسسات، ويُحتكم إلى القانون، ويعم الأمن، وتُضمن الكرامة للجميع.

الشراكة العربية الكردية

إبراهيم يوسف

بشكل عام، يمكن القول إن الشراكة العربية الكردية الفعلية والمتوازنة تمثل عامل استقرار إيجابي في المنطقة، ولكن مع تحفظات كبيرة وشروط مهمة. الأمر ليس أبيض أو أسود، بل يعتمد على كيفية تطبيق هذه الشراكة وعلى أي مستوى.

الأوجه التي تجعلها عامل استقرار:

١. الشراكة في مواجهة التطرف: أثبتت التجارب (خاصة في العراق وسوريا) أن التعاون العسكري والأمني بين القوات العربية والكردية كان حاسمًا في هزيمة تنظيم داعش. البيشمركة الكردية والقوات العراقية أو التحالف العربي مع وحدات حماية الشعب (YPG) في سوريا مثلت نموذجًا ناجحًا.

٢. التجربة العراقية النسبية: في العراق، الشراكة في الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان (وإن كانت هشة ومليئة بالخلافات) ساعدت في منع انهيار كلي للدولة بعد ٢٠٠٣. المشاركة الكردية في الحكم في بغداد عامل مهم لاستمرارية العراق.

٣. الجسر الثقافي والجغرافي: الكرد يعيشون في دول عربية رئيسية (العراق، سوريا) ويمكن أن يكونوا جسرًا للتعايش بين القوميات، مما يخفف من حدة النزعات القومية الضيقة التي تسبب عدم استقرار.

٤. الاستقرار الاقتصادي: مناطق كردستان في العراق وسوريا كانت تاريخيًا أكثر استقرارا نسبيا، وجذبت استثمارات. شراكتها الاقتصادية مع الجوار العربي يمكن أن تنعش مناطق أوسع.

التحديات والعوائق التي تمنعها من أن تكون عامل استقرار كامل:

١. عدم تجانس الموقف العربي: لا يوجد موقف عربي موحد من القضية الكردية. بينما يعترف العراق بحكم ذاتي محدود، تعتبر سوريا وتركيا (وهما ليستا عربيتين لكنهما مؤثرتان) المطالب الكردية تهديدا للوحدة الترابية. إيران أيضا لها موقف معارض. هذا يجعل "شراكة عربية كردية" شاملة مستحيلة سياسيًا.

٢. الخلافات الداخلية: داخل العالم العربي نفسه، هناك دول تدعم أحزابا كردية معينة (كردستان العراق) وتعارض أخرى (في سوريا) وفقًا لأجنداتها السياسية.

٣. قضايا السيادة والحدود: المطالب الانفصالية لبعض الأطراف الكردية (كما في استفتاء كردستان العراق ٢٠١٧) تخلق صداما مباشرا مع مفهوم الدولة الوطنية العربية، مما يؤدي إلى عدم استقرار فوري (كما حدث مع التدخل العسكري العراقي في كركوك).

٤. التاريخ من عدم الثقة: تراكمت عبر التاريخ ظلم وتهميش للكرد في بعض البلدان، مما خلق جروحًا عميقة وعدم ثقة يصعب تجاوزها لبناء شراكة حقيقية.

٥. التدخلات الخارجية: القضية الكردية أصبحت أداة في يد قوى إقليمية ودولية (أمريكا، روسيا، إيران، تركيا) تستخدمها للضغط على الأنظمة العربية، مما يعقد أي شراكة مستقلة.

ان الشراكة على مستوى الدولة الوطنية (كما في العراق) ضرورية للاستقرار الداخلي لتلك الدولة. أما على مستوى المنطقة ككل، فلا توجد شراكة عربية-كردية شاملة بسبب تباين المواقف. عندما تنجح الشراكة (كما في الحرب على داعش) تكون نتائجها استقرارًا كبيرًا. لكن عندما تتحول المطالب الكردية إلى صراع على الأرض والسلطة (كركوك، المناطق المتنازع عليها)، فإنها تكون مصدرًا لعدم الاستقرار.

الاستقرار الحقيقي سيأتي من خلال:

· اعتراف دستوري وحقيقي بالحقوق الثقافية والسياسية للكرد داخل دولهم.

· بناء شراكات على أساس المصالح المشتركة والمواطنة المتساوية، وليس على أساس القومية فقط.

· حل الخلافات حول المناطق المتنازع عليها بشكل سلمي وعادل.

ان دعوتي لشراكة عربية - كردية ستفتح أبوابا للنقاش العميق، وهي قضية مصير مشترك واهداف مهمة لرسم ملامح جديدة في العراق، والمنطقة لمجتمع ديمقراطي تشاركي يقود للتقدم والازدهار، وتنمية مستدامة.

سيكولوجية "الإنسان المقهور" في العراق وسوريا ودورها في إعادة إنتاج الديكتاتورية

أحمد عز الدين

يشترك العراق وسوريا في مأساة "التاريخ المبتور" والحدود المصطنعة التي تحولت إلى سجون كبرى. في هذين البلدين، لم تكن الديكتاتوريات مجرد أنظمة سياسية فوقية، بل كانت "إفرازًا" لبنية نفسية واجتماعية مأزومة. إذا كانت معرفتنا تبدأ من أن تاريخ العراق وسوريا يبدأ من القرن العشرين، أي منذ تشكل ما نسميه الدولة الوطنية والسيادة الوطنية، مع إلغاء تاريخ عمره آلاف السنين، كرمىً لإشباع الجشع الدولتي والنفوذ والسلطة. إلا أن مصطفى حجازي يكمل الصورة ويوضح أن الإنسان في ظل هذا التاريخ المبتور يفقد السيطرة على مصيره، ويتحول من "فعل" في التاريخ إلى "مفعول به"، وهنا تتشكل سيكولوجية القهر.

مشكلة "الانقطاع عن التاريخ" والعيش في "اللحظة".

هذا يتقاطع كليًا مع طرح حجازي حول "تدهور الوعي بالزمن" لدى الإنسان المقهور. حيث الزمن الراكد والذي يراوح في مكانه، في العراق وسوريا، وبسبب القمع الشديد، فقد الإنسان القدرة على التخطيط للمستقبل (لأنه بيد السلطة) وفقد الاتصال الحقيقي بالماضي (لأنه مزور). أصبح يعيش في "الآن وهنا" فقط، همّه الوحيد تأمين الخبز والأمان اليومي. والنتيجة التي وصلنا إليها جراء ذلك هي أن هذا الإنسان الذي بلا "امتداد زمني" يصبح عجينة طيعة بيد الديكتاتور الذي يقدم نفسه على أنه هو "صانع التاريخ" وهو "الحاضر والمستقبل".

حيث يشعر الإنسان المقهور في قرارة نفسه بالعجز والهوان (الخصاء الرمزي والفكري). ولأن النفس البشرية لا تحتمل هذا القدر من التحقير، يقوم الإنسان المقهور بإسقاط رغبته في القوة على "الحاكم/الزعيم". حيث يصبح الديكتاتور في بغداد أو دمشق هو "الأنا العليا" للمجتمع. وحين يصرخ المواطن "بالروح بالدم نفديك"، هو في الحقيقة يحاول أن يستمد القوة من الجلاد لأنه يرى فيه الصورة التي يعجز هو عن تحقيقها. الديكتاتورية هنا ليست قوة النظام فحسب، بل هي "تواطؤ لا واعي" من الضحية.

وبسبب غياب الفكر النقدي، يلجأ العقل الجمعي في العراق وسوريا إلى "التفكير الخرافي". يتم أسطورة الزعيم (القائد الضرورة، حامي الحمى، ظل الله). هذه الأسطورة تعفي الإنسان المقهور من مسؤولية التفكير أو اتخاذ القرار. فما دام هناك "بطل" يقود، فلا داعي لأن أفكر أو أقلق.

وحين يعجز الإنسان المقهور في العراق وسوريا عن توجيه غضبه نحو مصدر القهر الحقيقي (السلطة الغاشمة، الديكتاتور، الاحتلال)، فإنه يقوم بإزاحة هذا العنف وتوجيهه نحو "الحلقة الأضعف" أو المساوي له. وهذا ما يفسر الشراسة المرعبة في الاقتتال الطائفي والعرقي. العراقي لم يستطع ضرب الديكتاتور لعقود، فضرب أخاه العراقي المخالف له في المذهب. والسوري حين تفككت قبضة السلطة، انقضّ المجتمع على بعضه البعض. ورأينا المجازر بحق العلويين في الساحل السوري وفي الجنوب بحق الدروز وفي الشمال بحق الكرد.

حيث في هذه اللحظة يتحول الآخر إلى "المشجب"، وندخل في مقتلة "الهويات القاتلة"، هنا تصبح وظيفتها نفسية، حيث تفريغ شحنات القهر المتراكمة في "عدو وهمي" (الطائفة الأخرى)، بدلًا من مواجهة الذات أو السلطة.

بناءً على جدلية التاريخ وأفكار حجازي، لا يمكن للديمقراطية أن تنجح في العراق أو سوريا عبر صناديق الاقتراع فقط (الديمقراطية الشكلية)، لأن "الإنسان المقهور" سيعيد انتخاب جلاديه أو خلق جلادين جدد بأسماء دينية أو عرقية. إنما الحل يكمن في "إعادة التأهيل الوجودي". وهذا يتحقق من خلال استعادة تقدير الذات، وتحطيم صنم "المستبد" داخليًا قبل تحطيمه في الساحات. يجب أن يدرك الفرد أن قيمته نابعة من "إنسانيته" وليس من انتمائه لزعيم أو طائفة. وكذلك التصالح مع التاريخ، والكف عن اجترار الماضي كـ"بكائية" (المظلومية الشيعية، التهميش السني، الغدر الكردي.. إلخ) وتحويله إلى دروس لبناء المستقبل. والنقطة المهمة الأخرى هي تفكيك العقلية الاتكالية، والانتقال من انتظار "المنقذ" إلى تفعيل "المسؤولية الفردية". حيث أن "الكوني لا يتواجد من غير الجزئي". المجتمع الحر لا يتكون إلا من أفراد أحرار. إن صناعة الديكتاتوريات في منطقتنا ليس قرارًا سياسيًا فحسب، بل هي نتاج "تواطؤ سيكولوجي" فرضه القهر التاريخي الطويل. وكما أن "الهويات القاتلة" هي سجننا الاجتماعي، فإن "سيكولوجية القهر" هي سجننا النفسي. تحرير العراق وسوريا لا يبدأ بتغيير الدساتير، بل يبدأ من تلك اللحظة الفلسفية التي يقرر فيها الإنسان أن يرفع رأسه ليس ليهتف لزعيم، بل ليرى الأفق، مدركًا أن وجوده مشروط بحرية الآخر، وأن التاريخ هو ما يصنعه بيده الآن، وليس ما يُملى عليه من القبور.

في هذه اللحظة، يدرك الإنسان أن حريته ليست منحة من سلطة، ولا هبة من ماضٍ متخيَّل. يدرك أنها متولدة من اعترافه بحرية الآخر، واحترامه لكرامته. الوجود الحر مشروط بتحرير الذات من نزعة التملك والهيمنة، نحو الاعتراف بالآخر المختلف شريكاً في المصير والمصير. التاريخ هنا لا يُقرأ من شواهد القبور فحسب، بل يُكتب على أرض الواقع، وإصرارنا على بناء دولة الإنسان، لا دولة الزعيم. التحرير يبدأ إذن حين نرفع رؤوسنا عن هتافات التبعية، لنرى الأفق الواسع لكرامتنا المشتركة. حين نستبدل ثقافة الطاعة بثقافة المسؤولية، ونتذكر أن القيود الأقسى ليست تلك المرسومة في القوانين، بل تلك المغروسة في العقول. التحرير الحقيقي هو أن نولد من جديد كبشر أحرار، قبل أن نولد كمواطنين فى دستور.